مداهمة شقة في مدينة نصر تكشف خططاً لإدارة وتمويل التظاهرات والاعتصامات

السيسي يشكر الكويت ودولاً أخرى على مساعدتها للمصريين

| القاهرة - من محمد الغبيري وأحمد عبدالعظيم وحمادة الكحلي |

في وقت صعدت المؤسسات الرسمية المصرية تحركاتها السياسية والإعلامية، لكشف حقائق الموقف في مصر للرأي العام العالمي، أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، الفريق أول عبدالفتاح السيسي، أنه «من حق الشعب أن يختار من يحكمه».

وفيما واصلت أجهزة أمنية سيادية ملاحقة قيادات جماعة «الإخوان» المتورطين في أعمال العنف الأخيرة، كاشفة عن نجاحها في مداهمة شقة عثرت فيها على مستندات حول إدارة وتمويل وقيادة التظاهرات والمسيرات والاعتصامات، تحدثت مصادر سيادية عن تحركات التنظيم الدولي لـ «الإخوان» لنشر مخطط الفوضى في مصر بينما قرر «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» المؤيد لجماعة «الاخوان» الغاء مسيرات عدة مقررة امس، لـ «أسباب امنية».

وأشاد السيسي خلال لقائه وزير الداخلية محمد إبراهيم، وعددا من قادة وضباط الجيش وهيئة الشرطة، «بالدور الوطني المشرف لرجال القوات المسلحة والشرطة المدنية معا لتأمين الجبهة الداخلية ومواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها البلاد بكل قوة وثبات وإصرار على حماية الأمن القومي المصري». وأكد أن «للشعب المصري إرادته الحرة أن يختار من يشاء لحكمه وأن القوات المسلحة والشرطة ستظل أمينة على إرادة الشعب في اختيار حكامه».

وأضاف: «إننا جميعا، جيشا وشرطة، شرفاء وأوفياء لمصر، لم نغدر أو نخون أو نكيد، وكنا أمناء في كل شيء وحذرنا من أن الصراع السياسي سيقود مصر للدخول في نفق مظلم، وسيتحول إلى اقتتال وصراع على أساس ديني، وإن ما قمنا به من إجراءات كانت شفافة وأمينة ونزيهة وبمنتهى الفهم والتقدير الدقيق للمواقف والأحداث وانعكاساتها على الأمن القومي، وأقول لمن يردد استيلاء الجيش على السلطة، إن شرف حماية إرادة الشعب أعز من حكم مصر، وليست في سبيل رغبة وسلطان أو إقصاء لأحد وإننا أكثر حرصا على الإسلام بمفهومه الصحيح الذي لم يكن أبدا أداة للتخويف والترويع والترهيب للآمنين وإننا سنقف جميعا أمام الله وسيحاسبنا على المهمة المكلفين بها في حماية أمن الوطن والمواطنين».

وأشار إلى أن «الدعوة التي وجهها لنزول المواطنين لتفويض القوات المسلحة للتعامل مع الإرهاب، كانت رسالة للعالم والإعلام الخارجي الذي أنكر على ملايين المصريين حرية إرادتهم ورغبتهم الحقيقية في التغيير، ورسالة للآخرين بأن يعدلوا مفاهيمهم وأفكارهم، وأن يستجيبوا لإرادة الشعب، وحتى يدرك كل فرد في القوات المسلحة والشرطة حجم الأمانة الملقاة على عاتقهم».

وتساءل: «هل من الواجب والمسؤولية والأمانة تقتضي سقوط البلاد وتغيير الواقع بالقوة وترويع المواطنين نتيجة تصور خاطئ لمفهوم الإفساد والإصلاح في الأرض؟»، مؤكدا أن «من يتصور أن العنف سيركع الدولة والمصريين يجب أن يراجع نفسه».

وأكد أنه «لم يتم التنسيق أو التعاون خارجيا مع أي دولة في الشأن المصري وأن المصلحة العليا للوطن تقتضي وضع مصلحة مصر وأمنها القومي فوق كل اعتبار. وقدم «الشكر والتقدير لكل من قدم العون لمصر من الأشقاء في السعودية والإمارات والكويت والأردن والبحرين»، مؤكدا أن «الشعب المصري لن ينسى لهم ذلك».

في المقابل، اكدت مصادر أمنية لـ «الراي»، ان الأجهزة الأمنية نجحت في توقيف 6 أشخاص داخل شقة، في محيط رابعة العدوية، أمس، وضبطت في حوزتهم كمية من المستندات التي تتضمن إدارة وتمويل خطط المسيرات والتحركات والشعارات التي سيتم ترديدها في التظاهرات واعتصامات الميادين».

وذكرت أن «القراءة الأولية لعدد من المستندات، كشفت عن أسماء قيادات للإخوان بقيادة المسيرات، والقيام بتخريب، وأنه تم التحفظ على المستندات والمتهمين وعرضهم على النيابة».

مدرعات في ميدان التحرير أمس (ا ف ب)

ونفت أن يكون تم توقيف هؤلاء الأشخاص في أحد الفنادق، وأن غرفة داخلية كانت تدار من خلاله التظاهرات والاعتصامات».

من جانب ثان، كشفت مصادر سيادية، أن «12 من ممثلي التنظيم الدولي لجماعة الإخوان عقدوا اجتماعاً في تركيا ووضعوا خطة نشر الفوضى، حيث تم الاتفاق على الاستمرار في التظاهرات بالميادين والخروج بمسيرات مستمرة على الأقل 4 مرات أسبوعيا، والقيام بعمليات انتحارية متفرقة في العديد من المناطق وبالقرب من المرافق الحيوية».

وتابعت: «خطة التنظيم، التي تم إبلاغها إلى عدد من قيادات الإخوان في مصر، تقوم على العمل على محاور عدة لنشر الفوضى في البلاد وصولاً إلى فرض عقوبات دولية على السلطة الحالية».

وأوضحت: «المحور الأول، الذي اتفق عليه التنظيم، هو الاستمرار في التظاهرات في الميادين والخروج بمسيرات مستمرة على الأقل 4 مرات أسبوعيا على مستوى المحافظات المختلفة لإنهاك قوات الأمن وشل البلد وإضعاف الحالة الاقتصادية للدولة ومنع الموظفين والعمال من ممارسة أعمالهم، بينما يقوم المحور الثاني على القيام بعمليات انتحارية متفرقة في العديد من المناطق وقرب المرافق الحيوية مثل مترو الأنفاق ومباني الجهات الأمنية وغيرها، وكذلك مواصلة مهاجمة أقسام الشرطة ومديريات الأمن وغيرها».

وأشارت إلى أن «التنظيم اتفق أيضاً على أن تقوم عناصر حماس وجماعات التكفير والجهاد بتولي إشعال الأمور في سيناء من خلال الاستهداف المباشر لقادة الأمن والجيش علاوة على محاولة توجيه أي ضربة لقناة السويس لإحراج مصر أمام دول العالم وتجفيف أكبر منبع اقتصادي لمصر».

وأكدت حركة «إخوان بلا عنف»، إن «مجلس شورى الإخوان العالمي رصد 250 مليون دولار لدعم الاضطرابات في مصر لإشعال الموقف مجدداً والعمل على سقوط مزيد من الضحايا بدعم من التنظيمات السلفية الجهادية وألوية صلاح الدين التابعة لكتائب القسام، الجناح المسلح لحركة «حماس» في غزة . بقصد إشعال الموقف في الشوارع مجددا والقيام بعمليات تفجيرية في الأيام المقبلة لزعزعة الاستقرار في البلاد».

وأعلن وزير التضامن الاجتماعي أحمد البرعي، من جانبه، أن «قرار حل جمعية الإخوان، أصبح واجباً طبقاً للقانون بعد تورطهم في أعمال إرهابية».

وتظاهر، أمس، أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في مسيرات عدة تجمعت كلها أمام المحكمة الدستورية العليا في كورنيش المعادي لمحاصرتها، كما تجمعت مسيرتان في ميدان روكسي في مصر الجديدة.

وتحركت المسيرات من مساجد خاتم المرسلين والاستقامة وأسد بن الفرات وخالد بن الوليد بالجيزة، والمراغي بحلوان والريان بالمعادي، وقال بيان للجماعة إنها مستمرة في الحشد لمليونيات جديدة على رأسها واحدة أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية.

واتهم «التحالف الوطني لدعم الشرعية» بعض قيادات الداخلية في مديرية أمن بني سويف بتورطها في حريق فيلا المرشد العام لجماعة «الإخوان» محمد بديع، عن طريق استئجار مجموعات من البلطجية لتنفيذ العملية باستخدام عشرات العبوات من البنزين والسولار. وقال شهود إن «النار انطفأت بعدما اشتعلت بالفيلا لساعات عدة.

وشيعت أسرة بديع، جثمان نجله عمار الذي قتل أثناء الاشتباكات التي وقعت في محيط منطقة رمسيس الجمعة الماضي، وعقب صلاة الجنازة انتقلت الأسرة إلى منطقة المقابر في القطامية، حيث تم دفن الجثمان في مدفن اللواء محمد عبداللطيف الداوودي البسيوني، في حين تغيب بديع عن حضور مراسم تشييع جنازة نجله، وحضر عدد من أفراد الأسرة على رأسهم زوجة المرشد العام للإخوان وأشقاء المتوفى وشقيق بديع.

ونشرت مواقع للجماعة نسخة من صورة شهادة وفاة نجل المرشد الذي توفي حسب التقرير متأثرا بجروحه نتيجة تلقيه طلقا ناريا في العين والرأس.

وأكدت مصادر في وزارة الداخلية، إن «أجهزة الأمن تواصل جهودها في ملاحقة وضبط العناصر المتورطة في الأحداث الإرهابية التي شهدتها البلاد الأيام الماضية واستهداف المنشآت الحكومية والشرطية، وإنه ألقي القبض على نحو 70 من كوادر الإخوان في مختلف المحافظات».

وأضافت ان «الأجهزة الأمنية انتهت من أعمال تمشيط مسجد الفتح، عقب إحكام السيطرة عليه بعد الأحداث التي شهدتها تلك المنطقة وإخلاء المسجد من المعتصمين فيه».

وأسفرت الأحداث عن إلقاء القبض على 385 ممن كانوا في داخله، بينهم 3 أشخاص إيرلنديين، وتركي، وسوري. وقالت الأجهزة الأمنية إنها تقوم بفحصهم ومدى علاقاتهم بالأحداث.

وأكد مصدر أمني، إن «الأمن أوقف 4 أعضاء من مسؤولي المكتب الإداري لجماعة الإخوان في القاهرة أمس، بينما نفى ما تردد عن إلقاء القبض على القياديين صفوت حجازي وسعد عمارة عضو مجلس شورى جماعة الإخوان. وقال إنه «ألقي القبض على بعض القيادات الأخرى من دون أن يذكر أسماءها».

○ مصادر سيادية: التنظيم الدولي لـ «الإخوان» خطط في تركيا «لنشر الفوضى»

موسى: دوره انتهى في «الإنقاذ»

البرادعي في فيينا وفهمي «يحترم» قراره بالاستقالة

| القاهرة - «الراي» |

وسط حالة خلفها قراره الأسبوع الماضي بالاستقالة ومطالب بمنعه من السفر وأخرى بتجريده من جنسيته، وصل نائب رئيس الجمهورية المصري المستقيل محمد البرادعي، أمس، إلى فيينا، رافضا الحديث مع الصحافيين في مطار القاهرة قبل سفره عما إذا كان سيعود إلى مصر مرة أخرى من عدمه.

وذكرت مصادر في مطار القاهرة، لـ «الراي»، إن «البرادعي وصل مطار القاهرة في ساعة مبكرة من الصباح، وقبيل الموعد المحدد مسبقا للطائرة بقليل، وعندما علم بتأخرها، فضل أن يبقى في سيارته بعيدا عن الأنظار، وعندما علم بتأخرها لنحو ساعة ونصف الساعة، دخل المطار، وقام مكتب وزارة الخارجية في المطار بإنهاء إجراءات سفره، على متن طائرة مصر للطيران المتجهة إلى فيينا الرحلة رقم 797، واستضيف في استراحة الدرجة الأولى في مبنى الركاب رقم 3 لتقلع الطائرة ظهرا كما كان مقررا».

وتابعت أنه «طلب من المسؤولين في المطار، ألا يقابله أحد، أو يدخل عليه أحد في مكانه».

وقال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي، إنه «يجب أن يتم التعامل مع قرار البرادعي بالاستقالة من منصب نائب رئيس الجمهورية، لمعارضته قرار فض اعتصام رابعة والنهضة باحترام وموضوعية، ولا بد أن نترك له فرصة تحديد قراره».

وأضاف في مؤتمر صحافي، أمس، إن «البرادعي حدد أسباب استقالته من منصبه، ويجب أن نتعامل معه ومع غيره سواء اتفقنا معه أو اختلفنا، بكل احترام». وتابع: «لا يجوز له التعليق على الأسباب التي ذكرها في استقالته، وصاحب القرار ليس أمامي».

من جانبه، قال القيادي في جبهة الإنقاذ عمرو موسى، إن «هناك نشاطا ديبلوماسيا متصاعدا مع الخارج لشرح حقيقة الأحداث في مصر»، لافتا إلى أنه «يقوم باتصالات مع كثيرين في الخارج، وعقد لقاءات كثيرة لشرح الموقف المصري».

وأوضح أن منصب نائب الرئيس للشؤون الدولية، «أدخل على هيكل الحكومة وليس منصبا من المناصب الدائمة والهيكلية، وليس شرطا أن يكون هناك شخص آخر بدلا من البرادعي».

وأشار إلى أن حزب «المؤتمر» تقدم بطلب رسمي لاستبعاد البرادعي من جبهة «الإنقاذ»، وأنه لابد من مناقشته جديا داخل الجبهة، موضحا أن «البرادعي انتهى دوره في الجبهة، ولم يصبح عضوا فيها».

وقال رئيس حزب «الوفد» السيد البدوي، إن «البرادعي أخبره في اتصال هاتفي أن تصريحات نائب رئيس الوزراء حسام عيسى في شأن موافقته على فض اعتصام رابعة عكس الحقيقة، لأنه لم يحضر اجتماع مجلس الدفاع، كما أكد البرادعي أنه يرفض فض اعتصام رابعة والنهضة بالقوة».

قضائيا، أجلت هيئة مفوضي الدولة في محكمة القضاء الإداري في القاهرة نظر دعوى لإسقاط الجنسية المصرية عن البرادعي، إلى جلسة 2 أكتوبر المقبل، نظرا للحالة الأمنية.

«الوسط»: سنطرح مبادرة ... ولا عودة إلى ما قبل «30 يونيو»

«الخارجية» المصرية ترفض «تدويل» الأزمة: سيؤدي إلى تأخر المصالحة الداخلية

| القاهرة - من صلاح مغاوري وفريدة محمد وحماد الكحلي |

مع فتح الباب من جديد أمام مبادرات حزبية لحل الأزمة الراهنة في مصر، صعدت القاهرة رسميا من لهجتها تجاه عدم تفهم غربي مقصود أو غير مقصود تجاه حقيقة الأوضاع على الأرض، في مواجهة جماعة «الإخوان» وأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، في مؤتمر صحافي عالمي، أمس، عقده وزير الخارجية نبيل فهمي رفض خلاله محاولات تدويل الازمة المصرية.

وقال فهمي إنه «طلب مراجعة ما تحصل عليه مصر من مساعدات أجنبية، وتحديد ما إن كانت تستخدم بالشكل الأفضل ومدى استفادتنا منها»، مؤكدا أن «هذه العملية ستتم بموضوعية وجدية والكرامة المصرية عالية ولن تهتز».

وتابع ان «محاولات تدويل النقاش حول القضية المصرية ترفضه مصر وسيؤدي إلى تأخر المصالحة الداخلية»، معتبرا أن «مصر تقدر تماما ما قدم لها من مساعدات على مدار السنوات الماضية، ولا ننكر أنها أفادت مصر ولكن كان الغرض منها تحقيق منظور إيجابي للدولة المانحة، وهي مساعدات مشكورة، أما التنبيه بسحب المساعدات أو وقف المساعدات في هذه المرحلة فشيء مرفوض».

وأكد أن «الخارجية غير قلقة من الاهتمام الدولي بما يحدث في مصر باعتبارها دولة إقليمية شديدة النفوذ والتأثير في المحيط الدولي والإقليمي، وهي جزء من المجتمع الدولي». وأوضح أن «ما يحدث عن تطور فاق التصور، حيث تجددت أعمال عنف مبرمج وله أهداف محددة في جميع المحافظات، خصوصا في المدن بغرض إرهاب وترويع المواطنين وهز الكيان المصري، ولا يمكن قبول أي من هذه الأهداف، وستتم مواجهة ذلك بالقانون وبحسم وبحكمة».

وأعرب فهمي عن أمله من الاهتمام الدولي «بضبط النفس والسكوت والتخاذل في تسليط الأضواء على العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة»، وقال: «نحن مع ضبط النفس وضد سقوط ضحايا من أي توجه أو تيار ولا نقبل وضع الكفتين على قدر واحد فهناك سلطة مسؤولة عن ضبط الوطن والمواطن وبين سعي مبرمج وممنهج أهز كيان الوطن والترويع والترهيب للمجتمع على الوطن».

وأوضح أن «نقطة ارتكاز مصر هي العالم العربي والأفريقي ولم نسع الى تحصين أنفسنا بدعم عربي ولكنه عرض بمبادرة من الدول العربية وعلى رأسها الرسالة التاريخية من خادم الحرمين، ومسألة التشنج الأميركي، فنحن نتقبل الحوار الصريح والخلاف في الرأي، ولكن عندما لا يعكس العرض الواقع المصري نتحفظ عليه عندما يكون المطلوب لا يتسق مع الواقع المصري فهذا أمر مرفوض».

وعن وجود اتفاق حول صفقات سلاح روسية والاتصالات مع روسيا، أوضح أنه «من السذاجة الحديث عن استبدال طرف بطرف آخر، فنحن نريد تطوير العلاقة مع أصدقاء مثل روسيا وتنمية العلاقة مع الولايات المتحدة، أما بالنسبة لمسألة شراء الأسلحة فهذا أمر يستدعي فترات طويلة للاتفاق. كما أنه لا يدخل في نطاق اختصاصاته».

من جهته، كشف الأستاذ في الجامعة الأميركية سعد الدين إبراهيم، أن «الإخوان طلبوا منه فتح قناة اتصال مع أميركا»، مقللاً من ردود الأفعال الأميركية، معتبرا أن «العلاقات ستعود خلال الساعات المقبلة إلى متانتها». وقال إنه «لما طلب منه الإخوان فتح قنوات اتصال مع الإدارة الأميركية، ساهمت في ذلك إيمانا بحق التواصل».

وذكرت مصادر في حزب «الوسط» أن الحزب «ينوي طرح مبادرة خلال ساعات لمصالحة لا تقوم على عودة الاوضاع إلى ما قبل 30 يونيو».

وقال عضو الهيئة العليا للحزب حسين زايد: «الحزب يدرس أيضا مبادرات مطروحة من أطراف سياسية، تستند إحداها إلى تشكيل لجنة من العقلاء والشخصيات الوطنية من كل التيارات والاتجاهات السياسية لإدارة حوار بناء بين كل الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي».

«الكاثوليكية» تنفي وصف البابا فرنسيس الأحداث بـ «المذبحة»

الكنائس تطالب الغرب بدعم مصر في «حربها ضد الإرهاب»

| القاهرة - من وفاء وصفي |

كثفت الكنائس المصرية من اجراءاتها، لتأكيد دعمها ووقوفها مع الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة العنف الذي انتهجه منتمون لجماعة «الاخوان»، وصعدت من حملاتها الخارجية للدول والاعلام العربي لشرح «الحرب ضد الارهاب».

وأعلنت الكنيسة الأرثوذكسية عن خطوط ساخنة لتلقي شكاوى وتفاصيل الاعتداءات على الكنائس. وذكرت مصادر من داخل الكنيسة انها «تعمل على توثيق وقائع الاعتداء على الأقباط لاعلانها على الرأي العام العالمي».

وترجمت الكنيسة بيانا أصدرته بالعربية قبل يومين، الى الانكليزية، وقالت ان «مصر تخوض حربا ضد الارهاب، وأن الجيش المصري استجاب للشعب في 30 يونيو، ولم يقدم على انقلاب عسكري لعزل الرئيس محمد مرسي».

من جهته، أعرب مجلس الكنائس المصرية عن «رفضه التام لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية المصرية»، رافضا «التضليل الغربي المتعمد والمتعنت ضد شعب مصر الحر»، مؤكدا «حق أبنائه في الدفاع عن أنفسهم ضد الارهاب».

ودان المجلس «الاعتداءات الغاشمة على أقسام الشرطة والمنشآت العامة والمواطنين الشرفاء»، كما دان «الاعتداءات المتوالية على الكنائس وعلى المسيحيين وممتلكاتهم في كل أنحاء البلاد».

وقال مدير عام الهيئة الانجيلية أندريه زكي ان «الهيئة ترفض تصاعد حدة العنف والارهاب الذي تشهده مصر حاليا ضد كل منشآت الدولة ودور العبادة والممتلكات الخاصة، ومن بينها ما تعرضت له بعض ممتلكات الهيئة القبطية الانجيلية في محافظة المنيا من تدمير شامل».

وناشد ائتلاف «أقباط ضد سياسات الادارة الأميركية»، الجاليات المصرية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، «الخروج في تظاهرات ضد سياسات الادارة الأميركية الداعمة لارهاب جماعة الاخوان، والتظاهر أمام البيت الأبيض والأمم المتحدة وأمام مقرات الحكومات الداعمة لجماعة الاخوان».

ونفى مدير المكتب الصحافي للكنيسة الكاثوليكية الأب رفيق جريش «أخبار مغلوطة» افادت أن بابا الفاتيكان فرنسيس الثاني وصف ما حدث في مصر بـ «المذبحة». وقال أن «هذا الكلام عار تماما من الصحة».

وأضاف: «البيان الصادر عن الفاتيكان، لم يحمل أبدا هذا المعنى»، مشيرا الى أن «البابا قال انه يصلي من أجل مصر لكي تتوقف أعمال العنف كي تختار كل الأطراف طريق الحوار والمصالحة».

لقاء سويدان لـ «الراي»: أطالب بالقضاء على «الإخوان»

لقاء سويدان

| القاهرة - من سمر فتحي |

اكدت الفنانة المصرية لقاء سويدان، إنها تعيش حالة من الحزن الشديد بعد مقتل شقيقها «على يد بلطجية جماعة الإخوان، أثناء تواجده في شرفة منزله في المهندسين في الجيزة، متابعا لمسيرات أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي على كوبري 15 مايو».

وأشارت في تصريحات لـ «الراي» إلى أنه «تلقى أعيرة نارية عدة بينما كان يقوم بتصويرهم بكاميرا هاتفه المحمول، وأنه أصيب بطلق ناري في الرقبة أودى بحياته في الحال».

ووصفت جماعة «الإخوان» وميليشياتها المسلحة ومن يساعدونهم بـ «البلطجية والإرهابيين لما يقومون به من عمليات قتل وترويع وحرق قلوب لأمهات وأسر مصرية تفقد زويها»، مشيرة إلى أن حالة أسرتها، خصوصا والدتها «صعبة للغاية» التي فقدت النطق على اثر الحادث.

وأضافت إن «قلبها يحترق وينزف على ما حدث لشقيقها ولما يحدث لمصر بأكملها مناشدة الجيش والشرطة إنهاء هذه الحالة حتى إذا تمكن الأمر من قتل كل قيادات جماعة الإخوان ومن يتبعهم».

«6 أبريل»: توقيف ماهر إشاعة

| القاهرة - «الراي» |

نفت حركة «شباب 6 أبريل» الناشطة في مصر، توقيف الأمن لمؤسسها ومنسقها العام أحمد ماهر، حسب ما أعلنته إحدى المحطات الفضائية في شأن توقيفه في فترة حظر التجول، مشددة على أنه «ملتزم تطبيق فترة الحظر».

وناشدت الحركة، عبر مكتبها الإعلامي، وسائل الإعلام «تحري الدقة ومراجعة المصادر الرسمية للحركة قبل نشر أخبار مغلوطة بحق قياداتها».

إدارة «الأهرام» ترفض بيان الولي حول «وحشية» فض «رابعة» و«النهضة»

| القاهرة - «الراي» |

رفضت مؤسسة «الأهرام» الصحافية، بيان رئيس مجلس إدارتها ممدوح الولي، والذي نشره موقع «إخوان أون لاين»، وهاجم من خلاله قيادات في الدولة، منددا بما وصفه بـ «وحشية فض اعتصامي رابعة والنهضة».

واكد أعضاء مجلس إدارة مؤسسة «الأهرام» رفضهم الزج بالمؤسسة في أي تصريحات تخص قيادات المؤسسة، مؤكدين «قومية المؤسسة وأنها ملك للشعب المصري»، ولفتوا إلى أن «أي تصريح يصدر من أي شخص في المؤسسة، فإنه يخصه وحده بشخصه وليس بصفته».

وشدد المجلس على «انحياز الأهرام للشعب المصري وطموحاته العظيمة في استكمال مسيرة ثورته». وأكد «رفضه أي مساس بالوطن ومؤسسات الدولة وهيئاتها»، وإدانته «بشدة أعمال العنف والتخريب وحرق المنشآت العامة والخاصة والمساجد والكنائس»، مطالبا الشعب المصري بـ «الوحدة والوقوف خلف قواته المسلحة»، داعيا الزميلات والزملاء في الأهرام من عمال وإداريين وصحافيين، الى «الالتفاف صفا واحدا لتخطي هذه المرحلة الحرجة، وعدم الانسياق وراء الاشاعات ودعاوى الفرقة».

وقال وكيل نقابة الصحافيين علاء ثابت، إنه «ليس من حق الولي أن يصرح باسم منصبه كرئيس لمؤسسة الأهرام، لأن ذلك يعد تلويثا لأسم مؤسسة قومية عريقة والدفع بها على أنها تدعم الإرهاب»، وأشار إلى أن «بيان الولي يعد استغلالا سياسيا لموقعه الإداري، وهو أمر لا يجوز، وخصوصا أنه تم سحب الثقة منه بإجماع الجمعية العمومية، وبالتالي فوجوده غير شرعي». وأضاف: «مجموعة من الصحافيين من مؤسسة الأهرام سيتقدمون ببلاغ ضد الولي يتهمونه بانتحال صفة رئيس المؤسسة، كون بيانه ضد لمصلحة المؤسسة الاقتصادية، ويؤثر على توزيع الجريدة، فضلا عن دوره في إقالة الكفاءات داخل مؤسسة الأهرام لمصلحة عناصر إخوانية أو تابعة للإخوان وإشاعة روح الانقسام والتمزق داخلها، ومحاولة إشاعة الكراهية بين العاملين والصحافيين داخل المؤسسة».

مقتل جنديين وإصابة 6 وتفجير مقر أمني في سيناء

| القاهرة - «الراي» |

صعدت الجماعات المسلحة من عملياتها ضد قوات الشرطة والجيش في شمال سيناء، ما أدى الى مقتل مجندين، واصابة 6 آخرين.

وأفاد شهود عيان، ان أحد المقرات الأمنية في وسط سيناء تم تدميره في ظروف غامضة، وأشاروا الى أن مقر مبنى أمني في قرية القسيمة، التابعة لمركز الحسنة، تم تفجيره، بينما كان المبنى خاليا من الأفراد. وشهدت محافظة شمال سيناء، عمليات نهب وسرقة لمنشآت حكومية، بعد الاعتداءات عليها من جانب مجهولين.

الى ذلك، نفى الناطق باسم القوات المسلحة العقيد أحمد علي، ما أذاعته احدى القنوات الفضائية عن تدمير 5 دبابات، 2 منها في مدينة رفح و3 في مدينة العريش.